من الحق في الصحة إلى الحق في الصحة الواحدة نحو توسيع التزامات الجزائر الدولية في المجال الصحي

From the Right to Health to One Health Towards a Broadening of Algerias International Legal Commitments in the Field of Public Health

مليايني عبد الرحمان حميد*، مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمّار ثليجي – الأغواط–
h.meliani@lagh-univ.dz
قريبيز مراد، مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمّار ثليجي – الأغواط–
mo.gueribiz@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/09/27 تاريخ قبول المقال: 2025/10/30 تاريخ نشر المقال: 2025/11/29

الملخص:

الصحة الواحدة (One Health) هي مقاربة شاملة تعترف بالترابط الوثيق بين صحة الإنسان، وصحة الحيوان، وسلامة البيئة، انطلاقًا من هذا المبدأ تهدف هذه المقاربة إلى التصدي للتحديات الصحية المعقدة التي تتجاوز الحدود التقليدية للتخصصات الطبية والبيطرية والبيئية، وتعزز التعاون بين مختلف القطاعات لضمان استجابة فعالة للمخاطر الصحية الناشئة، وتعكس هذه الفلسفة الوعي المتزايد بأنّ الأمراض المعدية، مثل الأمراض الحيوانية المنشأ، لا يمكن مواجهتها بفعالية دون فهم متكامل للتفاعلات بين الإنسان والحيوان والبيئة، وقد برزت أهمية الصحة الواحدة بشكل واضح خلال تفشي أوبئة مثل إنفلونزا الطيور وفيروس كورونا المستجد، حيث ثبت أنّ أوجه القصور في التعاون بين القطاعات ساهمت في تفاقم الأزمات الصحية.

ترتكز هذه المقاربة على مبادئ الوقاية المعمقة، والرصد المشترك، والاستجابة المنسقة، وتدعو إلى بناء أنظمة صحية مرنة، قادرة على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها في مهدها، كما تُعد الصحة الواحدة ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الصحي العالمي، وتدعو إلى تعزيز التشريعات الوطنية والدولية، وتكثيف الشراكات متعددة القطاعات، بما في ذلك المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

وفي هذا السياق، تلتزم الجزائر، باعتبارها طرفًا في العديد من الاتفاقيات الصحية الدولية، بتعزيز مقاربة الصحة الواحدة في سياستها الوطنية، لاسيما في ضوء التعديلات المقترحة على اللوائح الصحية الدولية(IHR 2024) ، التي تُلزم الدول بإنشاء هياكل تنسيقية متعددة القطاعات، وتعزيز قدرات الرصد والاستجابة للأخطار البيئية والحيوانية المنشأ، كما نصّ القانون رقم 18–11 المتعلق بالصحة في الجزائر على مبادئ الحماية الوقائية والتكامل بين القطاعات الصحية والبيئية والبيطرية، مما يعكس انسجامًا مع منطق الصحة الواحدة.

* **المؤلف المرسل.**

وبذلك، فإنّ الجزائر مدعوة إلى تطوير أطر تشريعية ومؤسساتية تكرّس هذا التوجه، من خلال إنشاء آليات دائمة للتنسيق بين وزارات الصحة والفلاحة والبيئة، وتعزيز القدرات الوطنية في مجالات الرصد البيئي، ومراقبة الأمراض الحيوانية، وتحليل المخاطر المشتركة. وتُعد هذه الالتزامات جزءًا من مساهمة الجزائر في الجهود العالمية لبناء منظومة صحية شاملة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحق في الصحة، الصحة الواحدة، منظومة صحية مستدامة، القانون 18-11.

Abstract:

One Health is a comprehensive approach that recognizes the close interconnection between human health, animal health, and environmental integrity. This concept aims to address complex health challenges that transcend the traditional boundaries of medical, veterinary, and environmental disciplines by promoting collaboration across sectors to ensure an effective response to emerging health threats. The philosophy behind One Health reflects a growing awareness that infectious diseases, especially zoonotic diseases, cannot be effectively addressed without a holistic understanding of the interactions between humans, animals, and ecosystems. The relevance of this approach became particularly evident during outbreaks such as avian influenza and the COVID-19 pandemic, where shortcomings in intersectoral cooperation contributed to the worsening of health crises.

One Health is grounded in principles of deep prevention, joint surveillance, and coordinated response. It advocates for the construction of resilient health systems capable of anticipating risks and addressing them at their source. It also represents a foundational pillar for achieving global health security and calls for the strengthening of national and international legal frameworks as well as multisectoral partnerships involving organizations such as the World Health Organization (WHO), the Food and Agriculture Organization (FAO), and the World Organisation for Animal Health (WOAH). The approach also aims to promote health equity, contribute to the Sustainable Development Goals (SDGs), preserve biodiversity, and confront the challenges posed by climate change. In summary, One Health represents a strategic shift towards more coordinated and effective global health governance.

In this context, Algeria, as a party to several international health agreements, is committed to promoting the One Health approach within its national health policy, particularly in light of the proposed amendments to the International Health Regulations (IHR 2024), which require states to establish multisectoral coordination mechanisms and strengthen their capacities for surveillance and response to environmental and zoonotic threats. Algeria's Law No. 18-11 on public health also reflects the principles of preventive protection and integration among the health, environmental, and veterinary sectors, aligning with the One Health logic. Accordingly, Algeria is called upon to develop legislative and institutional frameworks that embody this approach through the creation of permanent coordination mechanisms between the Ministries of Health, Agriculture, and Environment, and through strengthening national capacities in environmental monitoring, animal disease surveillance, and joint risk assessment. These commitments form part of Algeria’s contribution to global efforts in building a comprehensive and sustainable health system.

Key words: One Health, Comprehensive and Sustainable Health System, Right to Health, Law 18-11

مقدمة:

يعّد الحق في الصحة أحد الركائز الجوهرية لمنظومة حقوق الإنسان العالمية، إذ يشكّل امتدادا طبيعيا للحق في الحياة والكرامة الإنسانية، كما نصت عليه المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 التي ألزمت الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لضمان التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، غير أنّ التحديات الصحية المعاصرة، من تغيّر المناخ والأوبئة العابرة للحدود إلى تدهور التنّوع البيولوجي وتفشي الأمراض الحيوانية المنشأ، قد أظهرت محدودية المقاربة التقليدية التي تنظر إلى الصحة بمعزل عن العوامل البيئية والحيوانية.

في هذا السياق برز مفهوم الصحة الواحدة (One Health) كإطار شامل ومتكامل يجمع بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة في منظومة واحدة مترابطة تعكس وحدة المخاطر ووحدة الحلول، هذا المفهوم لم يعد مجرد رؤية علمية أو بيطرية بل تحول إلى مبدأ قانوني وسياسي ناشئ تتبناه منظمات دولية كمنظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنطمة الأغذية والزراعة (FAO)، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (WOAH)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

وفي ظلّ انتشار العوامل المعدية ومخاطر الأوبئة أصبحت السلامة الصحية مصلحة عامة عالمية يجب النظر إليها في نطاق الكوكب ومن منظور شامل عابر للقطاعات تمتد وتشمل الصحة البشرية والصحة الحيوانية والنباتات وصحة النظم البيئية والتنوع البيولوجي، فقد بيّنت الإحصائيات أنّ نسبة 60 % من الأمراض المعدية البشرية المعروفة منشأها حيواني، وكذا نسبة 75 % من الأمراض البشرية الحديثة تعود لنفس المصدر[1].

مما يتطلب استجابة قائمة على مقاربة تعاونية بين القطاعات المختلفة وفقا لمبدأ الترابط بين صحة الإنسان والحيوان النظم البيئية بما يعرف بمقاربة أو مبدأ الصحة الواحدة كنهج حديث يهدف إلى الحد من مخاطر الامراض المتأتية أو التي منشأها الحيوانات أو البيئة[2].

ومن هذا المنطلق نطرح **التساؤل** التالي: هل التحوّل والتوجه إلى الحق في الصحة الواحدة يفرض قواعد السلوك بهدف التقليل من المخاطر الصحية عند تقاطع الإنسان والحيوان والبيئة؟، وهل بالتالي يجب على الجزائر إعادة النظر في الالتزامات الصحية التقليدية في ضوء تبلور مفهوم الصحة الواحدة في القانون الدولي؟.

وعلى ضوء هذه الإشكالية سنناقش في هذا المقال فكرتين نوضح في أوّلها فكرة تحوّل المفهوم في الحق في الصحة إلى الحق في الصحة الواحدة من خلال سياقه التاريخي وتأطيره القانوني(**المحور الأوّل**)، ثم ننتقل إلى مناقشة الفكرة الثانية حول مدى الاستجابة القانونية في التوجه لإدراج مفهوم الحق في الصحة الواحدة في القانون الدولي الصحي(**كمحور ثاني**)، وبعدها نتعرض إلى التزامات الجزائر الدولية على ضوء تحوّل المفهوم أي الحق في الصحة الواحدة (**كمحور ثالث**)

المحور الأوّل: الانتقال إلى الحق في الصحة الواحدة السياق التاريخي والمفهوم:

سنتعرض في هذا المحور إلى بدايات ظهور الحق في الصحة (أوّلا) ثم نعرج على تطوّر مفهوم الحق في الصحة (ثانيا).

أوّلا: السياق التاريخي

لم تكن الصحة سوى مسألة من بين مسائل أخرى تدخل ضمن مسؤوليات الأمم المتحدة وهو ما تؤكده المادة 55 الفقرة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة التي تهدف إلى تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي[3]، وفي عام 1948 أشارت ديباجة دستور منظمة الصحة العالمية[4]أنّ امتلاك أفضل حالة صحية ممكنة يعد من الحقوق الأساسية لكل كائن بشري.

في الماضي كانت التدخلات الصحية العالمية ترتكز عادة على منطقة واحدة أو مرض واحد، وبالرغم من أنّ قانون الصحة الدولي لم يتطور بعد إلّا أنه يمكن القول أنّ الحق في الصحة حق مكفول ضمن المنظومة القانونية الخاصة بحقوق الإنسان، فالحق في الصحة حق لا يتجزء من هذه المنظومة[5].

بينما نهج الصحة الواحدة يقوم على مقاربة تكاملية وشمولية للنظم الصحية ترتكز على الوقاية(المنع) بدلا من الاستجابة بعد وقوع المشكلة[6].

وتجدر الإشارة أنّ مفهوم الصحة الواحدة ظهر في الخطاب الدولي منذ خمسة عشر (15) عاما إلاّ أنّ معظم المجتمع الدولي بما في ذلك العاملين في مجال الصحة لم يكن قد سمع بهذا المصطلح ولم يولي اهتماما به إلاّ مؤخرا، ومع ذلك يمكن القول أنّ الجذور التاريخية لظهور هذا الحق تعود إلى ما قبل الميلاد (370– 460 قبل الميلاد) في مؤلف الفيلسوف أبو قراط الشهير عن الهواء الماء والأمكنة، كما برز هذا الحق لاحقا عند بعض الفلاسفة نذكر منهم: فيرشو (1821–1902) المعروف بأبو علم الأمراض المقارن، حيث تعرّض في مؤلفاته إلى الأمراض التي يمكن أن تتنقل عبر الحيوانات إلى البشر، ويليام أوسلر (1849–1919) الذي يلقب بأبو الطب الحديث حيث ربط بين صحة البشر والحيوانات، وكالفي شوايب (1927–2006) وهو أحد روّاد علم الأوئبة حيث تناول فكرة الحق في الصحة الواحدة في مؤلفه الطب البيطري وصحة الإنسان[7].

ثانيا: تطوّر المفهوم

تطوّر هذا المفهوم مع أزمة أنفلونزا الطيور عام 2005 واكتسب بعدا جديدا مع ظهور جائحة كوفيد – 19، التي أدت إلى إنشاء لجنة خبراء رفيعة المستوى شكلت مجموعة استشارية لمبدأ الصحة الواحدة لدى كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "فاو" وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "PNUE"، ومنظمة الصحة العالمية "WHO"، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وتبعا لذلك تطوّر نهج الصحة الواحدة خلال العقدين الماضيين لمعالجة القضايا التي تقع عند تقاطع صحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة[8].

ومع تطوّر هذا المفهوم ظهرت مقاربات متعددة لكنها متكاملة الأمر الذي ترتب عنه ظهور مفاهيم مقاربة لمفهوم الصحة الواحدة كالصحة البيئية، الصحة البيطرية، الطب الواحد، الطب المقارن، وبذلك يمكن تعريف الحق في الصحة الواحدة بأنه: "**نهج متكامل وموحد يهدف إلى تحقيق توازن صحي مستدام سواء تعلق الأمر بصحة الإنسان أو الحيوان أو النظم البيئية**"، فهذا النهج يعترف بالترابط الوثيق بين صحة البشر والنباتات والحيوانات والبيئة، كما يعمل هذا النهج على تعبئة عدة قطاعات وتخصصات، ويدعو المجتمع الدولي معا من أجل التصدي للتهديدات الصحية والبيئية، ومعالجة الحاجة الجماعية للغذاء والماء والطاقة والهواء، وإتخاذ إجراءات بشأن تغيير المناخ، والمساهمة في التنمية المستدامة[9].

إلاّ أنّ هذا التطور انعكس بالسلب على مفهوم الحق في الصحة الواحدة باعتباره مفهوما غامضا وفضفاضا وواسعا لا يمكن التحكم فيه، وفي الأخير يمكن تلخيص التعريف الحق في الصحة الواحدة بأنه: "**طريقة متكاملة ومتعددة التخصصات تهدف على تحقيق نتائج أفضل من خلال الاعتراف بالترابط بين صحة البشر والحيوانات والبيئة**"، ويتم تطبيق هذا النهج على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، مما يتطلب معه التنسيق والتعاون بين مختلف القطاعات والتخصصات مثل الصحة العامة، الصحة البيطرية والبيئية وغيرها[10].

المحور الثاني: استجابة قانونية: التوجه لإدراج مفهوم الحق في الصحة الواحدة في القانون الدولي الصحي

سنعالج في هذا المحور مظاهر التأطير القانوني للحق في الصحة الواحدة في القانون الدولي الصحي من خلال كيفية تفاعل المنظمات الدولية مع مفهوم الحق في الصحة الواحدة (أوّلا)، ثم ننتقل إلى التعديلات الواردة على اللوائح الصحية لسنة 2005 (ثانيا)، وأخيرا الإتفاقية الدولية للجوائح لسنة 2025 (ثالثا).

أوّلا: تفاعل المنظمات الدولية مع المفهوم

إدراكا لحدود المقاربات التقليدية لمواجهة الأمراض المعدية اقترحت جمعية حماية الحياة البرية في سنة 2004 مقاربة شاملة وقائية لحماية الصحة البشرية عرفت في البداية بعالم واحد صحة واحدة " One World One Health" تهدف إلى تعزيز الروابط بين الصحة البشرية والصحة الحيوانية وإدارة البيئة عرفت بمبادئ مانهاتن تضمنت إثني عشر (12) توصية بهدف إنشاء نهج أكثر شمولية للوقاية من الأمراض الوبائية الحيوانية والحفاظ على سلامة النظم البيئية، وقد وقعّت ستة (6) منظمات دولية في عام 2008 على إطار مرجعي يستند على المفهوم السابق الذكر، وهذه المنظمات منها: منظمة الصحة العالمية، منظمة التغذية، البنك الدولي،...إلخ.[11]

وفي عام 2010 أكدت كل من منظمة التغذية العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان على أهمية وفائدة هذا النهج، وقد تمّ تطوير خطة عمل مشتركة في الفترة ما بين 2022– 2026 كنموذج لتكامل الأنظمة والقدرات للتصدي للتهديدات الصحية بشكل جماعي، وترتكز هذه الخطة على ثلاث (3) مسارات : السياسات، التشريعات والتمويل– التنفيذ والتكامل القطاعي– الأدلة وتبادل المعلومات[12].

ويمكن القول أنّ هذا التفاعل حقق نتيجتين في غاية الأهمية، الأولى: إرساء آليات التنسيق الدولي نتيجة الشراكة بين المنظمات الدولية التالية: منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة الحيوانية، ومنظمة التغذية العالمية من خلال تنظيم اجتماعات ثلاثية سنوية واعتماد معايير مشتركة، وقد تمخض عن هذه الاجتماعات إنشاء شبكات عديدة منها: شبكة خبراء المنظمة العالمية لصحة الحيوان، النظام العالمي للإنذار المبكر والاستجابة للأمراض الحيوانية بما فيها الأمراض الحيوانية المنشأ.

النتيجة الثانية: نتج عن تفاعل المنظمات الدولية انخراط مؤسسات ومنظمات غير حكومية أفرز العديد من اللقاءات وبرامج رسمية تهدف إلى تطوير مفهوم الصحة الواحدة كما أثر هذا التفاعل على التعاون غير الرسمي بما يعرف بالقانون المرن، ومن أمثلة ذلك: إصدار وزراء الصحة لمجموعة السبعة إعلانا حول الصحة الواحدة بتاريخ 2021/06/04 وكذلك إعلان وزراء الصحة لمجموعة العشرين في 05 و2021/09/06 دعوا بشكل واضح إلى تعزيز مقاربة الصحة الواحدة.[13]

ثانيا: التعديلات الواردة على اللوائح الصحية 2005

تملك منظمة الصحة العالمية سلطة وضع قواعد ملزمة قانونا لكنها لم تفعل هذه الصلاحية بشكل فعّال، وحتى الآن أصدرت منظمة الصحة العالمية ثلاث(3) أدوات قانونية ملزمة هي: الاتفاقية الدولية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، اللوائح الصحية لعام 2005، واللوائح المتعلقة بالتسمية التي تلزم الدول الأعضاء باستخدام الإصدارات الحديثة من التطبيق الدولي للأمراض[14].

بعد جائحة كوفيد 2019 حثّ المجلس التنفيذي التابع لمنظمة الصحة العالمية في جانفي 2022 الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير المناسبة للنظر في التعديلات المحتمل إدراجها على اللوائح الصحية لسنة 2005 بغرض تعزيز الاستجابة للطوارئ الصحية، وقد وافقت الدول الأعضاء على مجموعة التعديلات التي تم اعتمادها في 2024 وستدخل حيز التنفيذ في 2025/09/19.[15]

وقد تضمنت التعديلات الجديدة الواردة على اللوائح الصحية المعتمدة من قبل منظمة الصحة العالمية 77 إدراجا رسميا واضحا لمقاربة الصحة الواحدة، سواء من خلال الديباجة حيث أشارت إلى أهمية التعاون بين القطاعات المختلفة صحة الإنسان، الحيوان ، البيئة، وكذلك ضمن مختلف الأحكام التي تضمنت إلزام الدول الأطراف بالتعاون باستخدام مقاربة الصحة الواحدة، وكذا بناء القدرات من خلال تنسيق الجهود بين مختلف الوزارات.

ثالثا: الاتفاقية الدولية للجوائح 2025

في أوّج جائحة كوفيد 2019 أنشأت الدول الأعضاء بمنظمة الصحة العالمية هيئة تفاوض حكومية دولية لصياغة نص اتفاقية دولية بموجب دستور المنظمة لتعزيز الوقاية والتأهب والاستجابة للجوائح، وقد تم اعتماد اتفاقية الجوائح العالمية من قبل الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية في 2025/05/20 خلال الدورة الثامنة والسبعين لجمعية الصحة العالمية، ولكي تدخل الاتفاقية حيّز التنفيذ يجب أوّلا استكمال مرفق

خاص يعرف بإسم نظام مسببات الأمراض وتقاسم المنافع، والذي يتوّقع الانتهاء من التفاوض بشأنه خلال سنة 2026.

بعد اعتماد المرفق ستفتح الاتفاقية للتوقيع والتصديق من قبل الدول الأعضاء بعد مرور ثلاثين (30) يوما من تاريخ ايداع الصك الستين (60) أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، وبالتالي من المتوقع أن تدخل الاتفاقية حيّز التنفيذ بعد منتصف سنة 2026 اعتمادا على عدد الدول التي ستصادق عليها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الاتفاقية الجديدة تضمنت نهج الحق في الصحة الواحدة من خلال الأحكام والالتزامات المفروضة على الدول، حيث ألزمت الدول بتعديل سياساتها الوطنية لدمج نهج الصحة الواحدة ودعوتها لإنشاء أنظمة رصد مشتركة بين القطاعات الصحية والبيطرية والبيئية، وكذلك تفعيل آلية الصحة الواحدة عن الكشف المبكر عن الأمراض الناشئة ذات الأصل الحيواني، وإنشاء آليات تعاون متعدد القطاعات بين وزارات الصحة والزراعة والبيئة مع تعزيز التعاون بين منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبذلك اعتبر البعض أنّ هذا الاتفاق يعد اتفاقا تاريخيا في مجال تكريس الحق في الصحة الواحدة.

تعتبر هذه الاتفاقية أوّل اتفاقية قانونية تدخل رسميا مقاربة الصحة الواحدة بموجب المادة الخامسة (5)، وهي بذلك تعد أوّل نص قانوني يعترف بالتداخل بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة.[16]

المحور الثالث: التزامات الجزائر الدولية في ضوء المفهوم الجديد للحق في الصحة الواحدة

يفرض الالتزام التقليدي للحق في الصحة الوارد في القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات محددة، الأول التزام سلبي بالامتناع عن المساس بالحق في الصحة، والثاني التزام ايجابي يتمثل في دعم الحق في الصحة[17]، بينما المفهوم الجديد يفرض على الجزائر التزامات جديدة متشابكة يمكن تلخيصها في: الحاجة إلى دمج المفهوم في النظام القانوني الداخلي أي التشريع الوطني**(أوّلا)**، الالتزام ببناء القدرات أو بمعنى آخر إنشاء آلية للتنسيق بين مختلف القطاعات **(ثانيا)**، الالتزام بالوقاية المعمقة كمفهوم جديد ضمن نهج الصحة الواحدة **(ثالثا)**، وأخيرا إشراك القطاع الخاص مع ضمان التزامه بمعايير حقوق الإنسان **(رابعا)**.

أوّلا: ضرورة دمج المفهوم في التشريع الجزائري

لم يتناول المشرع الجزائري بشكل صريح مفهوم أو عبارة الصحة الواحدة القائمة على الترابط بين الصحة البشرية والحيوانية وبين السياسات البيئية والصحية وبين القطاع البيئي والزراعي وغيرها، إلاّ أنّ تفحص التشريعات الجزائرية نجدها تناولت بشكل غير مباشر الحق في الصحة الواحدة أو ورد هذا المفهوم بشكل متناثر في قوانين مختلفة، فمثلا تم التطرق إلى مفهوم الحق في الصحة الواحدة بشكل غير مباشر في قانون الصحة الجزائري رقم 18-11[18]، حيث تعكس بعض المواد هذا التوجه، مثلا المادة 11 تنص على إنشاء المرصد الوطني للصحة...، والمادة 64 تؤكد على أهمية التغذية الصحية والمتوازنة مما يسهم من الوقاية من

الأمراض المرتبطة بالتغذية، المادة 43 تنص على إتخاذ الدولة لإجراءات وتدابير على جميع المستويات لضمان وقاية المواطنين وحمايتهم من الأمراض ذات الانتشار الدولي.

بالإضافة إلى قانون الصحة عالجت قوانين أخرى بشكل غير مباشر الحق في الصحة الواحدة كالقانون المتعلق بالنشاطات البيطرية ووقانون حماية البيئة وتسيير النفايات، والقانون المتعلق بأمن المنتوجات الغذائية.

ووفقا لتبلور لمفهوم الحق في الصحة الواحدة في القانون الدولي للصحة ينبغي على الجزائر الالتزام بإصلاح تشريعي متكامل يتضمن إدراج صريح ومفصل لمفهوم الصحة الواحدة سواء بتعديل قانون الصحة الحالي أو إصدار قانون مستقل يضم أو يدرج فيه تعريف لمفهوم الحق في الصحة الواحدة، بالإضافة إلى تعديل ومراجعة المراسيم التنظيمية المتعلقة بالصحة الحيوانية النباتية والبيئية.

ثانيا: الالتزام بالوقاية المعمقة كمفهوم جديد ضمن نهج الصحة الواحدة

ورد الالتزام بالوقاية المعمقة "Deep Prevention" في خطة العمل المشتركة بشأن نهج الصحة الواحدة 2022–2026 مفهوم الوقاية المعمقة وتطبيقاته العملية في عدة مواضيع مرتبطة بمكافحة الأمراض والتهديدات الصحية المستقبلية، ويمكن ذكر بعض عناصرها المتمثلة في الإنذار والتأهب والتنسيق المتبادل والاستجابة المشتركة بين القطاعات في الوقت المناسب للحد من ظهور الأمراض والأوبئة في المستقبل، مما يعني الانتقال من الوقاية السطحية إلى الوقاية العميقة والكلية التي تشمل جذور المشاكل البيئية والوبائية، ومن ثمة الوقاية المعمقة ليست علاجية بعد وقوع الخطر بل هي استباقية تقوم على فهم شامل لروابط النظام البيئي الإنساني والحيواني والنباتي من خلال رصد وتقييم المخاطر قبل وقوعها[19].

وقد ورد مبدأ الوقاية المعمقة تحت مسميات عديدة مثل الوقاية الأوّلية، الوقاية المدمجة، الوقاية القائمة على تقييم المخاطر، تعزيز أنظمة الكشف المبكر لمعرفة الأسباب الجذرية للتهديدات الصحية، وتبعا لذلك يتعين على الجزائر الالتزام بإنشاء وتعزيز برامج مراقبة ورصد من خلال منهجيات منسقة والتعاون عبر القطاعات، كما يجب توسيع أنظمة الكشف المبكر والاستجابة لتشمل مجموعة أوسع من مسببات الامراض، ويجب كذلك تركيز أكبر على الإنسان ككاشف مبكر للأمراض مثل الأطباء البيطريين ومربي الحيوانات وغيرهم.

إنّ مثل هذه المراقبة المتكاملة والمنسقة ستؤدي إلى بيانات قابلة للمقارنة، وتقييمات مشتركة للمخاطر عبر القطاعات، وتعاون شفّاف ومنظم بين جميع الفاعلين مما يسهل ويحسن التنسيق وتبادل المعلومات.[20]

ثالثا: الالتزام بالتنسيق بين القطاعات

يعتبر التنسيق بين القطاعات حجر الزاوية في تطبيق نهج الصحة الواحدة ولذلك يتعين على المشرع الجزائري إصدار أو تنظيم قانون للتنسيق بين مختلف القطاعات في المجال الصحي والبيئي والحيواني لتعزيز الالتزام بتنفيذ الحق في الصحة الواحدة، وعلى سبيل المثال يمكن استعراض التجربة الأمريكية، بحيث

تعاونت مراكز مكافحة الأمراض مع وزارة الداخلية ووزارة الزراعة وبتاريخ 2021/11/01 تم إنشاء وحدة تنسيق الصحة الواحدة تضم 24 وكالة فيدرالية تعمل في مجالات الصحة الزراعية، التجارة، الدفاع، البيئة، الأمن، وغيرها.[21]

رابعا: الالتزام بإشراك القطاع الخاص

إنّ مقاربة الصحة الواحدة تكشف أنّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص أصبحت أمرا لا غنى عنه، وقد ورد هذا التعاون في الإعلان المشترك للمجموعة الثلاثية، منظمة الصحة العالمية، منظمة الفاو، المنظمة العالمية لصحة الحيوان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لسنة 2021، كما تم التطرق إلى هذه الفكرة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2022-2026، وهكذا يعتبر نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص نموذج مرجعي للتعاون في سياق مشاريع الصحة الواحدة.[22]

غير أنه ينبغي التأكيد أنّ هذا الالتزام يرافقه التزام آخر يتمثل في ضرورة خضوع شراكات الصحة الواحدة بين القطاعين العام والخاص لمتطلبات حقوق الإنسان، أو بمعنى آخر خوصصة الصحة كما يقرها القانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد أكدت اللجان التعاهدية لحقوق الإنسان (لجنة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لجنة حقوق الطفل، لجنة حقوق المرأة) إلى ضرورة توخي الحذر في موضوع خوصصة الخدمات الصحية وفي ضوء التزام الدول بحماية الحق بالتمتع من أعلى مستوى من الصحة.

وعلى ضوء ما سبق فإنّ إشراك القطاع الخاص في تنفيذ نهج الصحة الواحدة يجب أن يخضع إلى معايير حقوق الإنسان بالاستفادة من التجارب السابقة وما أفرزته من مشكلات في ظلّ جائحة كوفيد 2019، حيث دعا الكثير من المقررين الخاصين بالأمم المتحدة إلى مراجعة سياسات الخوصصة، والتي أفرزت بحسبهم تحويل الحق في الصحة إلى سلعة تجارية.[23]

الخاتمة:

في ختام هذا المقال حول نهج الصحة الواحدة، يتضح أنّ تبنّي هذا المفهوم يمثل ضرورة ملحّة لمواجهة التهديدات الصحية المعقدة التي تتقاطع فيها العوامل البيئية والبشرية والحيوانية. ويبرز من خلال ذلك أهمية بناء سياسات صحية متكاملة وتعاونية، تتجاوز الحدود القطاعية وتكرّس التنسيق بين مختلف الفاعلين في مجالات الصحة والبيئة والزراعة.

وفي هذا السياق، تقع على عاتق الجزائر التزامات متزايدة، لا سيما في ضوء انضمامها إلى الأطر القانونية الدولية ذات الصلة، كلوائح الصحة الدولية المعدلة ومبادرات الوقاية من الأوبئة، والتي تفرض تطوير آليات إنذار مبكر، وتحسين قدرات المراقبة الوبائية، وضمان الشفافية والتعاون الدولي.

وعلى هذا الأساس نقترح **التوصيات** التالية:

1- إدماج مقاربة الصحة الواحدة ضمن السياسات والاستراتيجيات الوطنية للصحة والبيئة والزراعة.

2- إنشاء آلية وطنية متعددة القطاعات تُعنى بتنسيق الجهود وتنفيذ برامج الصحة الواحدة بفعالية.

3- تعزيز القدرات البشرية والتقنية لمؤسسات المراقبة والبحث العلمي المرتبطة بالصحة العامة والبيطرية والبيئية.

4- مراجعة وتكييف الإطار القانوني الجزائري بما يتماشى مع التزامات الجزائر الدولية في إطار مفهوم الصحة الواحدة.

5- الانخراط الفعّال في الشراكات الدولية والإقليمية لتبادل البيانات والخبرات والاستفادة من الممارسات الفضلى.

إنّ تحقيق أهداف الصحة الواحدة ليس خيارًا بل التزامٌ يفرضه الواقع الصحي العالمي، ويتطلب من الجزائر إرادة سياسية واضحة وإصلاحات هيكلية شاملة لضمان الأمن الصحي الوطني والدولي.

الهوامش:

[1] - Positionnement français sur le concept a une seule santé, ministère étrangères européennes, France, aout 2011, p 4.

[2] - Urban health, Initiative- technical brief Operationalizing one health in urban setting Geneva; World Health Organisation, 2023, p 4. Voir le Site : https //www.who.int/publications/i/Ten/97892400975823

[3] - SILIVIO de Silva,Andreas R.ziegler, Droit International économique et droit de la santé; questions sur le rôle des règles externes dans le mécanismes de règlement des différends de L'OMC, ouvrage collectif Brulant, 2019, p 239.

[4] - أعتمد المؤتمر الصحي الدولي في 1946/06/22 ودخل حيز النفاذ في 1948/04/07.

[5] - نقصد بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا سيما الادة 25 الفقرة الأولى، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة 12، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المادتين 6، 7.

[6] - Meredith A.Barrett, Steven A. Osofsky, One Health Interdependence of People, Other Species, and the planet, Elsevier, Imprint Saunders, 5TH Edition, 2020, p495.

[7] - IBID, p 497.

[8] - Marie-Lee Lurel, "Quand l'intérêt supérieur de l'enfant (re)commande la mise en œuvre du principe One Health", Droits fondamentaux, n 21, janvier, 2023, p 2.

[9] - Anna Glazovski, Une Lecture Institutionnelle des Approches One Health Le Développement Des Partenariats Public-Privé Et Ses Enjeux en droit international des droit de l'homme, droit fondamentaux, n 21, CRJ (centre de recherches juridiques); 2023, p 3.

[10] - IBID, p 4.

[11] - Rapport sur l'approche « Une seule santé », Conseil scientifique Covid-19, Comité analyse recherche et expertise (CARE), Conseil d'orientation de la stratégie vaccinale (COSV), Gouvernement Français – Ministère des Solidarités et de la Santé, 8 février 2022, p11.
Voir: https://www.vie-publique.fr/sites/default/files/rapport/pdf/rapportsante.pdf

[12] - Une Seule Santé, Plan d'Action conjoint (2022-2026) : Travailler Ensenble Pour des êtres humains, des animaux, des végétaux et un envirnnement en bonne santé, publication 14/10/2022 ,Voir : https://doi.org/10.4060/cc2289fr

[13] - ONE HEALTH – The cross-sectoral approach to health risks, Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères – France, 2022, Op.cit.

[14] – لمزيد من التفصيل أنظر المرجع:

- Pedro A. Villarreal Lizárraga, Lawmaking at the WHO: Amendments to the International Health Regulations and a New Pandemic Treaty After COVID-19, Stiftung Wissenschaft und Politik – SWP, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, Germany, SWP Comment 2023/C 04, January 2023, https://doi.org/10.18449/2023C04

[15] - World Health Organization, Article-by-Article Compilation of Propsed Amendments to the International Health Regulations (2005) (IHR), WHO,Geneva, 2022, Voir: https://apps.who.int/gb/wgihr/pdf_files/wgihr1/WGIHR_Compilation-en.pdf

[16] - Ayelet Berman, Preliminary Reflections on the WHO Pandemic Agreement, 21/04/2025, p 3.

disponible sur le site:

https://healthpolicy-watch.news/countries-say-yes-to-pandemic-agreement/
https://www.keionline.org/wp-content/uploads/Proposal_for_WHO_Pand

[17] - Melik Ozden, LE DROIT A LA SANTE, Centre Europe- Tiers Monde, p5 et suite.

[18] – القانون رقم 18-11 المؤرخ في 2018/07/02 يتعلق بالصحة، ج رع 46، المنشورة بتاريخ 2018/07/29، ص 3، المعدل والمتمم بالأمر رقم 20-02 المؤرخ في 2020/08/30، ج رع 50، المنشورة بتاريخ 2020/08/30، ص 4.

[19] - Ginevra Le Moli, Jorge E. Viñuales, Gian Luca Burci, Adam Strobeyko, Suerie Moon, Global Health Centre-Graduate of International and Development Studies, The Deep prevention of future pandemics through a One Health approach: What role for a pandemic instrument?, Geneva, 2022.

[20] – في بلجيكا أعتمد على مبدأ الوقاية المعمقة حيث ركزت الدولة على الوقاية من المصدر كنهج أساسي لإدارة المخاطر الصحية المرتبط بالأمراض الحيوانية المنشأ، وهذا النهج يأخذ بعين الاعتبار العوامل المسببة لتدهور البيئة مثل إزالة الغابات والتوسع العمراني وتغير المناخ.

[21] - "National One Health Framework to Address Zoonotic Diseases and Advance Public Health Preparedness in the United States (2025–2029)" (OSTP), 2023, p 4.

[22] – عرّف البنك الدولي الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الصحة على أنها ترتيبات عادة ما تكون متوسطة إلى طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص بموجبها تدار بعض الخدمات التي تقع ضمن مسؤولية القطاع العام بواسطة القطاع الخاص استنادا إلى اتفاق واضح بشأن الأهداف المشتركة المتعلقة بتوفير البيئة التحتية أو الخدمات العامة، راجع: Anna.Galovski, Opcit, p 4.

[23] – أكدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنّ الخوصصة لا تعد محظورة في حد ذاتها بموجب العهد الدولي حتى في مجالات مثل الصحة لكن يجب أن يخضع معدو الخدمات (القطاع الخاص) لتنظيم صارم يفرض عليهم واجبات الخدمة العمومية، كما يلزم العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باحترام معايير حقوق الإنسان مع إمكانية الوصول للخدمة وعدم التمييز والجودة وحماية السلامة الجسدية وعدم المساس بالحق في الحياة، راجع: Ibid, p 8.